صياغة القوانين في عصر الذكاء الاصطناعي

– تحديات التحول الرقمي وضمان الأمن القانوني –

Legislation in the Age of Artificial Intelligence

Challenges of Digital Transformation and Ensuring Legal Security

حفيظة بلمدني Hafida Belmadani

باحثة في سلك الدكتوراه بمختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية

شعبة القانون الخاص تخصص القانون العقاري

بكلية العلوم القانونية القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة سيدي مُحَمَّد بن عبد الله ـ فاس

Hafida.belmadani26@gmail.com

ملخص:

تناقش المقالة إشكالية صياغة القوانين في عصر الذكاء الاصطناعي في ظل التحول الرقمي، وما يثيره من تحديات تمس وضوح النصوص القانونية وضمان الأمن القانوني. وتبرز دور التقنيات الذكية في تطوير العمل التشريعي، مقابل المخاطر المرتبطة بحماية الحقوق والمسؤولية القانونية. وتخلص إلى ضرورة وضع إطار قانوني وأخلاقي متوازن يضمن مواكبة التطور التكنولوجي مع الحفاظ على سيادة القانون واستقرار المعاملات.

الكلمات المفاتيح: صياغة النص القانوني ـ الذكاء الاصطناعي ـ المسؤولية القانونية ـ استقرار المعاملات

Abstract:

This article discusses the challenges of drafting laws in the age of artificial intelligence within the context of digital transformation, and the resulting impact on the clarity of legal texts and the guarantee of legal security. It highlights the role of smart technologies in developing legislative work, contrasting them with the risks associated with protecting rights and ensuring legal accountability. The article concludes by emphasizing the need for a balanced legal and ethical framework that ensures keeping pace with technological advancements while upholding the rule of law and the stability of transactions.

Keywords: Legal drafting – Artificial intelligence – Legal liability – Transactional stability.

تقديم

في عصر الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل عميق في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاع القانوني. إن استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى التحول الرقمي في الأنظمة القانونية، يفتح آفاقًا جديدة لإعادة صياغة القوانين وتطوير التشريعات القانونية بما يتماشى مع احتياجات العصر. إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات، سواء من ناحية تحديث النصوص القانونية لتواكب التطورات الرقمية أو من حيث ضمان تحقيق الأمن القانوني في بيئة مليئة بالتحولات السريعة.

إعادة صياغة القوانين في هذا السياق تتطلب استجابة قانونية مرنة تتعامل مع الابتكارات التكنولوجية، وتحافظ في الوقت ذاته على الاستقرار القانوني وضمان العدالة. يتوجب على المشرعين إيجاد حلول قانونية تسهم في تحقيق توازن بين مواكبة العصر الرقمي وحماية الحقوق القانونية، مما يثير تساؤلات حول كيفية تح قيق هذا التوازن في ظل التسارع الكبير في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات القانونية.

تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات التي يواجهها النظام القانوني في ظل التحول الرقمي، و تستعرض دور الذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة القوانين بشكل يتوافق مع التحولات التكنولوجية، مع التركيز على ضمان الأمن القانوني و ضمان فعالية الأنظمة القانونية في العصر الرقمي.

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن للأنظمة القانونية التكيف مع تأثيرات الذكاء الاصطناعي والرقمنة في ظل التحديات الجديدة التي تفرضها هذه التقنيات؟ وهل تستطيع التشريعات الحالية مواكبة هذه التحولات بشكل يضمن استدامة العدالة و حماية الحقوق القانونية في عصر الرقمنة؟ و هل ستكون هناك حاجة لتطوير أدوات قانونية جديدة تتماشى مع هذه المتغيرات التكنولوجية السريعة؟

هذه الإشكالية سنحاول معالجتها من خلال تقسيم الموضوع إلى مبحثين كما يلي:

المحور الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على صياغة النص القانوني

المحور الثاني: ضمان الأمن القانوني في عصر الذكاء الاصطناعي

المحور الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على صياغة النص القانوني

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز ابتكارات التكنولوجية التي أحدثت تحولا جوهريا، في مجال صياغة النصوص القانونية، حيث يساهم في تحسين دقة اللغة القانونية، و تقليل أخطاء الصياغة، فأصبح يقترح صيغ قانونية متسقة و موحدة و مراجعة العقود و بسرعة تفوق اليد البشرية، كما يستطيع الذكاء الاصطناعي كشف التناقضات و الغموض في النص القانوني، مما يساعد على وضوح التشريعات و حماية الحقوق، و يعزز مرونة النص القانوني، و كذا صياغة قوانين جديدة تواكب التطورات المستجدة.

في هذا المحور سنحاول مقاربة الموضوع من خلال إبراز دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز مرونة النص القانوني (الفقرة الأولى)، و دوره في صياغة قوانين جديدة قادرة على مواجهة التحديات التقنية (الفقرة الثانية.)

الفقرة الأولى: الذكاء الاصطناعي و تعزيز مرونة النصوص القانونية

"أخشى اليوم الذي يصبح فيه الذكاء الاصطناعي أكثر ذكاء مني، لكنني أخشى أكثر اليوم الذي يصبح فيه الذكاء الاصطناعي أكثر غباء". قد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الاقتباس الساخر مقتطف من كتاب أو مقال منشور في مجلة علمية، لأحد الخبراء في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لكنه في الحقيقة لا يعود لإنسان أصلا و إنما لأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يظهر قدرة هذه الأنظمة و تطورها بشكل يحاكي الذكاء البشري، و قد يفوقه مع التطور المستمر.

فالعالم اليوم يشهد تسارعًا غير مسبوق في مجال التكنولوجيا، مما يتطلب من النصوص القانونية أن تكون مرنة و قادرة على مواكبة التغيرات المستمرة، خاصة تلك المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فأصبح من الضروري تطوير نصوص قانونية تواكب هذا التقدم التكنولوجي المتسارع، بما يضمن قدرتها على معالجة قضايا جديدة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات الخصوصية والبيانات، فقد أدى هذا التحول إلى المساهمة في تعزيز قدرة النظام القانوني على الاستجابة للتحديات المستقبلية، و جعل النصوص القانونية أكثر قدرة على التكيف مع المستجدات.

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان ذكية، أو ببساطة أكثر هو محاولة جعل الآلات العادية تتصرف كالآلات التي نراها في أفلام الخيال العلمي،[1]

و مع تزايد استخدام التكنولوجيا والابتكارات الرقمية، أصبح من الضروري تعديل و صياغة نصوص قانونية مرنة تواكب هذه التغيرات التي رافقت عصر الذكاء الاصطناعي كما أنه يساعد في تصميم وإعداد قوانين وتنظيمات جديدة تتعلق بحماية البيانات، الأمن السيبراني، وحقوق الأفراد في العالم الرقمي، من خلال التحليل الذكي للبيانات والاتجاهات العالمية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في التنبؤ بالتحديات المستقبلية وتطوير تشريعات استباقية تراعي الابتكارات التكنولوجية المستمرة.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة فعّالة في تعزيز هذه المرونة، حيث يسمح بتحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية وتقديم رؤى حول التحديات المستقبلية التي قد تواجهها النصوص القانونية، و بفضله يمكن إنشاء نصوص قانونية، تكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية، وبالتالي تسهم في توفير ترسانة قانونية مرنة وفعّالة، لأنه يعزز من قدرة النصوص القانونية على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية من خلال توفير تحليل ديناميكي لما يحدث في المجتمع، على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تتبع التطورات في مجالات مثل حقوق الإنسان، التنوع، و العدالة الاجتماعية، مما يساعد في تعديل التشريعات لتكون أكثر توافقا مع التوجهات الاجتماعية الحديثة، هذا يوضح قدرة النظام القانوني على معالجة القضايا الاجتماعية الجديدة بشكل أسرع و أكثر فعالية.

[1] . عادل عبد النور، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي، منشورات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية طبعة 2005، ص7.

و مجمل القول فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي و تحليل البيانات تمثلان مرحلة هامة من مراحل تطور نظم و تقنية المعلومات و الاتصالات و العبرة في أهمية هذه التقنيات هي الاستفادة منها من خلال توظيفها و الانتهاء من ذلك إلى تحسين أداء الأعمال المختلفة، فضلا عن التنبؤ بالنتائج المستقبلية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة و رسم الخطط والسياسات الاستراتيجية لدى متخذي القرار.[1]

الفقرة الثانية: الذكاء الاصطناعي و دوره في صياغة قوانين جديدة لمواجهة التحديات التقنية

من المسلم أن الذكاء الاصطناعي مس عدة مجالات كانت حتى عهد قريب حكرا على الإنسان،[2] حتى ظهرت حاجة ملحة لصياغة قوانين جديدة تنظم استخدام هذه التقنيات، بما يساعد المشرعين على تحليل البيانات القانونية و النصوص السابقة للتعرف على الفجوات القانونية التي قد تطرأ بسبب التطور التكنولوجي، هذه الأدوات الذكية تدعم الابتكار التشريعي و تسرع عملية تطوير قوانين جديدة تتناسب مع الثورة الرقمية، كما أن الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين فهم التأثيرات القانونية للتقنيات الحديثة على المجتمع، مما يتيح للمشرعين تطوير نصوص قانونية أكثر دقة و ملاءمة للواقع الرقمي.

يتطلب تطور الذكاء الاصطناعي نفسه تعديل النصوص القانونية بشكل مستمر لمواكبة التغيرات التي تطرأ على الساحة التكنولوجية. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد المشرعين في توقع المشكلات المستقبلية التي قد تنشأ نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة، مثل البيانات الضخمة و الأنظمة الذكية. هذه القدرة على التنبؤ تتيح وضع تشريعات أكثر مرونة، بحيث يمكن تعديلها بسرعة إذا ظهرت مشاكل جديدة. و من خلال هذا التفاعل بين الذكاء الاصطناعي و النظام القانوني، يصبح من الممكن ضمان استمرارية التوافق بين القوانين والابتكارات المستقبلية.

هناك العديد من الأمثلة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، ومنها استخدام تقنيات التعلم الآلي في تحليل البيانات القانونية لتوفير تقديرات دقيقة حول نتائج القضايا والتنبيه إلى الأحكام المستقبلية المحتملة. كما يتم استخدام تقنيات التعلم العميق في الملفات القانونية ذات الصلة لتحديد الأدلة و المعلومات الكبيرة و المعقدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال قانون الأعمال للتحقق من الامتثال واكتشاف الاحتيال. وقد أصبحت كثير من الأحيان تُكتشف جرائم الأعمال المعتمدة على التقنية باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ إذ يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تُحسّن الكفاءة والدقة في مجال كشف الجرائم، كل هذه الأمثلة تُظهر كيف أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير المجال القانوني.[3]

[1] . محمد نيد سعيد و رشيد بركي، تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل السلوك و التنبؤ عن الجرائم، مجلة المعرفة العدد 14 مارس 2024، ص 222.

[2] . حسن السوسي، الذكاء الاصطناعي مقاربة قانونية، دار الآفاق، الطبعة الثانية 2025، ص113.

[3] . بنصاري رضوان، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد 17 العدد 1 سنة 2025، ص 28.

فالذكاء الاصطناعي يساهم في ضبط صياغة النص القانوني، ومراجعته بعد صياغته من حيث الاتساق اللغوي والمفاهيمي، بدقة أكثر و بسرعة أقل من المجهود البشري، كما يمكنه إعطاء صياغة أولية شاملة لمشروعات قوانين حيث يمكن للبشر مراجعتها و صقلها، مما يساهم في إنتاج نصوص قانونية أكثر إحكاما ووضوحا.

بالإضافة إلى قابلية المعلومات القانونية لمعالجتها الكترونيا، حيث يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تنظيم المعلومات القانونية بطريقة تتوافق مع متطلبات الانظمة التكنولوجية، و يتطلب ذلك تحويل النصوص القانونية، المعقدة إلى صيغ يفهمها لذكاء الاصطناعي، و ذلك باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية، التي تساعد في تحليل النصوص القانونية بدقة.[1]

المحور الثاني: ضمان الأمن القانوني في عصر الذكاء الاصطناعي

يعد ضمان الأمن القانوني في عصر الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحة، للحفاظ على ثقة الأفراد في المنظومة القانونية، خاصة مع توسع الأنظمة الذكية في اتخاذ قرارات تمس الحقوق و الحريات، فالتطور السريع للتقنيات يعتمد على بيانات ضخمة و خوارزميات معقدة قد تفتقر للشفافية، مما يجعل القرارات الآلية غير قابلة للتنبؤ أو الفهم أحيانا، و لتحقيق الأمن القانوني ينبغي وضع إطار تشريعي واضح يضمن الشفافية و المساءلة، و يسمح للأفراد بمعرفة كيفية معالجة بياناتهم، و فرض رقابة فعالة على الأنظمة عالية المخاطر.

في هذا المحور سنعالج مسألة ضمان الأمن القانوني في عصر الذكاء الاصطناعي، من جانب حماية الخصوصية و البيانات الشخصية (الفقرة الأولى)، ثم مسألة تنظيم المسؤولية القانونية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: حماية الخصوصية و البيانات الشخصية

مع الانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، يظهر تحدي حماية الخصوصية و الأمن الرقمي يجب وضع أطر قانونية تحكم جمع البيانات و معالجتها بشكل يحفظ الحقوق الشخصية و يمنع الاستغلال.

حماية البيانات الشخصية في عصر الرقمنة، أصبح الأفراد أكثر عرضة لانتهاك خصوصياتهم وبياناتهم الشخصية. مع انتشار الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، فالمجرم في هذا النوع من الجرائم أصبح يختفي وراء الحاسوب لكي يقوم بسلب الناس أموالهم، حيث يتعقب المجني عليه سواء بتثبيت برامج في حاسوبه أو هاتفه، للحصول على المعطيات الشخصية، كالبيانات البنكية مثلا.[2]

وبالتالي أصبح من الضروري أن تكون هناك قوانين قوية تحمي الخصوصية وتضمن أمان المعلومات الشخصية. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في صياغة قوانين أكثر قدرة على استيعاب التغيرات السريعة في هذا المجال. من خلال تحليل

[1] . نعيمة كمال علي، علي طه اكرم، الذكاء الاصطناعي و تطبيقاته في مجال القضاء "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 22، العدد 2،يونيو 2025، ص286 https// :doi .org/10.36394/jls.v22.i2.12

[2] . عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم الخاص، الطبعة الثالثة، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، 2011، ص387.

السلوكيات الرقمية للمستخدمين وحماية البيانات من الهجمات السيبرانية، يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا تطوير أدوات قانونية تساعد في تعقب الانتهاكات وحمايتها بشكل أكثر فاعلية. تكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي تساعد في تصميم الأنظمة القانونية التي تضع معايير جديدة لحماية البيانات الشخصية، بما في ذلك قوانين مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي.

1. الأمان السيبراني

شهد العالم خلال المنتصف القرن العشرين تحولات رقمية غير مسبوقة في مجال المعلوميات و الاتصال، أدت إلى تطوير تكنولوجيات متقدمة و سريعة التأثير على مختلف جوانب الحياة اليومية، و مع هذه التحولات البيرة و الاستعمال المتزايد و غير الصحيح لتكنولوجيا الاتصال و المعلومات ظهرت تداعيات سلبية تمثلت في مخاطر سيبيرانية، و تهديدات رقمية تؤثر على حياة الأفراد و سلامة المجتمعات.[1]

تم الإجماع على أن الأمن السيبيراني يمثل شرطا أساسيا للأمن، و هو مرتبط بشكل وثيق بانتشار الذكاء الاصطناعي، و من بالغ الأهمية ضمان قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي و البُنى التحتية الرقمية على الصمود أمام الهجمات و التهديدات السيبرانية، التي تعددت سبل تطويرها بفعل الذكاء الاصطناعي نفسه و عليه، فإن اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للصمود الرقمي بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي أصبح أمرا ضروريا.[2]

وفي مسألة الخصوصية وحماية البيانات، ينطوي الذكاء الاصطناعي على جمع البيانات الضخمة و المعلومات الشخصية و استخدامها، و يمكن أيضا استخدام الذكاء الاصطناعي للمراقبة، في الشارع و في مكان العمل و في كل مكان، و ذلك من خلال الهواتف الذكية و وسائل التواصل الاجتماعي، و في كثير من الأحيان لا يعلم الناس أن البيانات تجمع أو يتم استخدامها في سياق آخر[3]، بواسطة أطراف أخرى، و هنا تثار قضايا حماية الخصوصية و البيانات الشخصية.

ففي الوقت الذي تزداد فيه التهديدات السيبرانية و القرصنة الإلكترونية، تصبح الحاجة إلى تطوير تشريعات قوية لحماية الأنظمة الرقمية أكثر إلحاحا، مع تطور الهجمات الرقمية، من الضروري أن تكون النصوص القانونية مرنة و قادرة على التكيف مع تقنيات الهجوم الجديدة، فالذكاء الاصطناعي يساهم في تطوير حلول قانونية للتصدي لهذه التهديدات بشكل استباقي، و يمكن له أيضا تحليل أنماط الهجوم السيبراني و تقديم رؤى حول التهديدات المستقبلية، مما يساعد في تحديث وتطوير القوانين المتعلقة بالأمان السيبراني. مثل هذه التطورات تضمن أن الأنظمة القانونية قادرة على التعامل مع الجرائم الإلكترونية وحماية الأفراد والمؤسسات من الهجمات الرقمية المتطورة، لذلك حث صاحب الجلالة نصره الله المنتظم الدولي على إيلاء العناية اللازمة و الاهتمام لتطوير الاستفادة من الذكاء الاصطناعي و الاستثمار فيه حيث قال في إحدى خطاباته: "الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة تُعدّ فرصة

[1] . لكطيطي صفية، الأمن السيبيراني "دراسة مقارنة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية 2023/2022، ص 1.

[2] . مقتطف من تقرير المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي التي نظمت بالرباط يومي 1 و 2 يوليوز 2025، ص 17.

[3] . مارك كوكلبيرج، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، سلسلة المعارف الأساسية طبع و نشر مؤسسة هنداوي 2024، ص 72.

حقيقية للاستثمار في مجالات التكنولوجيا الحديثة، والتنمية، والانتقال إلى أنماط اقتصادية خضراء أكثر استدامة، والانخراط في التطورات التي يعرفها العالم. "[1]

2. تنظيم الذكاء الاصطناعي

مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، بما في ذلك الرعاية الصحية، النقل، والتجارة، أصبح من الضروري أن يكون هناك تنظيم قانوني واضح يحدد كيفية استخدام هذه التكنولوجيا بشكل آمن و أخلاقي.

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في صياغة قوانين تنظيمية تتناول قضايا مثل الأمان، التحيز في الخوارزميات، و التأثيرات الاجتماعية للذكاء الاصطناعي. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم أدوات قانونية تساعد في مراقبة استخدام هذه التقنيات وضمان التزام الشركات و المؤسسات بالقوانين المعمول بها، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في تنظيم هذا المجال، يمكن ضمان أن الذكاء الاصطناعي يعمل بما يتوافق مع القيم الأخلاقية و التشريعات التي تحمي الأفراد و المجتمعات.

يجب تطوير و تغيير القواعد القانونية لكي تتناسب مع هذا التطور التقني المذهل، على ضوء المخاطر المترتبة على استخدام هذه التقنية في كافة مجالات الحياة، فقد يزيد نطاق خطر السيطرة و التلاعب و التمييز بين أفراد المجتمع قدر أهمية هذه التقنية في تسهيل حياة أفراد المجتمع، و لذلك يزيد نطاق الضرر الذي قد يصيب الفرد لو أخفقت هذه التقنيات الحديثة في عدم احترام الحقوق الفردية أو عدم مراعاة القيم الاجتماعية السائدة.[2]

الفقرة الثانية: تنظيم المسؤولية القانونية

"...**يجب علينا وضع قواعد واضحة، لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون فعالا إلا في إطار الثقة**"، هكذا عبر رئيس الحكومة عزيز أخنوش بمناسبة المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي التي نظمت بالرباط يومي 1 و 2 يوليوز 2025[3]، و العبارة تعني أن الذكاء الاصطناعي لن يحقق أفضل نتائجه إلا إذا تم وضع قواعد تحكمه و تضمن الثقة بينه و بين المستخدمين، بدون هذه الثقة، لن يقبل الناس استخدامه، و بالتالي تقل فعاليته.

إن أكثر القضايا التي تتم مناقشتها بشكل متكرر في تطبيق الذكاء الاصطناعي هي المسؤولية القانونية لأنظة الذكاء الاصطناعي، من يجب أن يتحمل المسؤولية إذا تسببت الإجراءات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي في ارتكاب جريمة أو مخالفة؟[4]

---

[1] . مقتطف من خطاب الملك محمد السادس في القمة الرابعة و الثلاثين لجامعة الدول العربية ببغداد، بجمهورية العراف 17 ماي 2025.

[2] . وفاء حلمي السعيد، تقنية الذكاء الاصطناعي و حماية البيانات الشخصية، مجلة الشريعة و القانون الالكترونية، العدد الثالث و الأربعون، أبريل 2024، ص 1394.

[3] . تقرير حول المناظرة الوطنية للذكاء الاصطناعي المنظمة يومي 1 و 2 يوليوز 2025، ص 8.

[4] . sayfullah sirajoddin, artificial intelligence and Law, web of teachers inderscience research,volume 3, issue, April 2025,p 17.

والقواعد التي تنظم استخدامه تشمل كل الحالات بما فيها المسؤولية و عنصر الخطأ، ففي حالة حدوث خطأ أو ضرر بسبب استخدام الذكاء الاصطناعي، يتعين تحديد المسؤولية بوضوح، هل هي مسؤولية المطورين، الشركات التي تستخدم التكنولوجيا، أم المستخدمين أنفسهم؟ هذا التحديد هو مفتاح لضمان العدالة وحماية الأفراد.

وقد اختلفت الآراء في هذا الخصوص و انقسمت إلى اتجاهين يدعم الأول فكرة إلحاق الشخصية القانونية بكل اللآلات و البرامج الذكية التي تستقل عن صانعيها، و قدرتها القوية على التمييز بين الخير و الشر، إذ تعتبر هذه الخاصية هي مناط قيام مسؤوليتها القانونية.

بينما دافع اتجاه ثاني عن فكرة كون الآلات و البرامج الذكية تحاكي قدرة الإنسان و لا قابلية التعلم، لكنها تبقى مجرد برامج ذكية ترتكز على أسس فنية يستوعبها المهندسون.[1]

و تقوم المسؤولية الموضوعية عن الضرر، فلا يطلب من المضرور سوى إثبات علاقة السببية بين الضرر و الخطأ، إلا أن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي يواجه أيضا تحديات كبيرة لأنه لا يمكن للإنسان السيطرة عليه، و عنصر الخطر داخل في وظيفته، و بالتالي يصبح الذكاء الاصطناعي مصدر للمخاطر العامة، فضلا عن القدرة على التعلم و اتخاذ قرارات مستقلة، و هذا يتطلب تطبيق المسؤولية الموضوعية على الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي مع تضييق نطاق الإعفاء منها حماية للمضرور الذي لا يكون لديه الخبرة الكافية بشأن هذه التقنيات الحديثة.[2]

و يترتب عن قيام المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، تحقق التعويض سواء كان ماديا أو أدبيا، فالمضرور يحصل على التعويض من خلال القضاء حيث يقدر القاضي التعويض على أساس الضرر لا على أساس الفعل الضار، مراعيا في ذلك الحالة المالية و الاجتماعية للمضرور و يتم تعويض الضحية من خلال التأمين الإجباري، في مجال الذكاء الاصطناعي، و كذا صناديق التعويض و هذا ما أطلق عليه الفقه بالتعويض التلقائي.[3]

لقد وضع صعود الذكاء الاصطناعي القانون عند مفترق الطرق بين التقليد و الابتكار، فمن جهة صمم القانون منذ نشأته لتنظيم العلاقات و المؤسسات و السلوكيات البشرية، و من جهة أخرى، أدخل الذكاء الاصطناعي فاعلين غير بشريين كالخوارزميات و الأنظمة الذاتية الروبوتية إلى المشهد التنظيمي، مما أجبر الفقهاء و واضعي السياسات على إعادة التفكير في الأسس الجوهرية للمسؤولية و الالتزام و العدالة.[4]

---

[1] - Samir mrabet, vers un droit de l'intelligence artificielle, préf. Hugo Barbier, coll. Nouvelle bibliothèque de thèse. Dalloz,2020,123 et suive.

[2] . أبوالعيد طاهر، الذكاء الاصطناعي و القانون، مقالة متاحة على الموقع التالي file:///C:/Users/Admin/Downloads/--.pdf تم الاطلاع عليها و تحميلها بتاريخ 12 مارس 2025، الساعة 05:12 صباحا.

[3] . وهبة عبد الرزاق، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، محاضرة في القانون المدني، كلية العلوم و الدراسات الإنسانية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية متوفر pdf

[4]- kerroumi soumia, el aggoun rafik, law in the age of artificial intelligence: challenges and prospects, journal of local self government vol 23,n 10,2025,p1.

فتوافق القوانين الحالية مع الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي، لا زال يشكل تحديا، لان هذه التقنيات لا زالت بعيدة عن طور الكمال، و من الجانب الأخلاقي، فهي مجرد آلة تقنية قد تمتثل لمعايير الشفافية و الأمان و قد تتصرف على نحو معاكس أحيانا أخرى أو تتعرض للقرصنة و الاستعمال غير المشروع، كتقنيات المراقبة و التجسس و المساس بالمعطيات الخاصة بالافراد.[1]

خاتمة:

في النهاية يكمن جوهر التحدي في عصر الذكاء الاصطناعي في إيجاد توازن دقيق بين تشجيع الابتكار و حماية الحقوق و الأمن القانوني، فالتكنولوجيا تتطور بسرعة لا تنتظر المشرع، ما يستلزم قوانين مرنة واضحة و مبنية على مبادئ ثابتة تضمن الشفافية و المساءلة و احترام القيم الانسانية، و بقدر ما تحسن الدول استخدام الذكاء الاصطناعي، بقدر ما يتحول هذا الأخير إلى قوة داعمة للعدالة و التنمية، لا مصدر تهديد أو غموض قانوني.

وهكذا يصبح الأمن القانوني ركيزة أساسية لضمان أن يخدم الذكاء الاصطناعي الانسان، لا أن يتحكم في مصيره.

[1] . أحمد إبراهيم عطية خليل، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية الالكترونية، ص 2137.